

# موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

تُنبِيه :

الْمَادَّةُ الْمُفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعْ مِنْ قَبْلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

# الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحارمى

الشريط الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين  
قال الناظم - رحمه الله تعالى - :-

### أبواب أصول الفقه<sup>١</sup>

أَبْوَابُهَا عِشْرُونَ بَابًا تُسْرَدُ      وَفِي الْكِتَابِ كُلُّهَا سَتُورَدُ  
وَتِلْكَ أَقْسَامُ الْكَلَامِ ثُمَّ مَا      أَمْرٌ وَنَهْيٌ ثُمَّ لَفْظٌ عَمَّا  
أَوْ خَصٌّ<sup>٢</sup> أَوْ مُبَيَّنٌّ أَوْ مُجْمَلٌ      أَوْ ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ أَوْ مُؤَوَّلٌ  
وَمُطْلَقٌ الْأَفْعَالِ ثُمَّ مَا نَسَخَ      حُكْمًا سِوَاهُ ثُمَّ مَا بِهِ انْتَسَخَ  
كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْأَخْبَارُ مَعَ      حَظَرٍ وَمَعَ إِبَاحَةٍ كُلٌّ وَقَعَ  
كَذَا<sup>٣</sup> الْقِيَاسُ مُطْلَقًا لِعِلَّاهُ      فِي الْأَصْلِ وَالتَّرْتِيبُ لِلدَّلِيلِ  
وَالْوَصْفُ فِي مُفْتٍ وَمُسْتَفْتٍ عُهُدٌ      وَهَكَذَا أَحْكَامُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ

١ - التبويب ساقط في بعض النسخ

٢ - في النسخة خَصٌّ والصحيح أَوْ خَصٌّ بفتح الخاء وليس بضمها .

٣ - كذا القياس لا مد في كذا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد :-

هذا بابٌ جمع فيه الناظم - رحمه الله تعالى - تبعاً للأصل أبواب أصول الفقه على جهة الإجمال ثم سيذكرها باباً باباً تفصيلاً وهذا الإجمال ثم التفصيل هذا أسلوب عربي محفوظ في لسان العرب وهو نوعٌ من أنواع البيان .

"أبواب أصول الفقه": أي مضمون أبواب أصول الفقه .

"أبوابها": أي أصول الفقه .

"عِشْرُونَ باباً تُسَرَّدُ": أبوابها: هذا مبتدأ ، عشرون باباً ، عشرون: هذا خبر المبتدأ ،  
"تُسَرَّدُ": أي اسردها لك يعني آتيك بها متتالية متتابعة.

"وفي الْكِتَابِ": يعني وفي هذا الكتاب عني بالكتاب هنا النظم ف"أل": هنا للعهد

الحضوري: چاليوم أَكْمَلْتُ چ'أي هذا اليوم هذه"أل": تسمى"أل" للعهد الحضوري

وتكون "أل": الجنسية وتكون للاستغراق ، والاستغراق قد يكون عاما ، وقد يكون

عُرفياً إلى آخره ، و"أل": هنا للعهد الحضوري.

"وفي الْكِتَابِ كلها": مبتدأ مؤخر ، كتاب خبر مُقَدَّم.

"كُلُّهَا": يعني كل هذه الأبواب ستورد ستذكر ، وأحضرها لك

"وَتِلْكَ أَقْسَامُ الْكَلَامِ": أشار بتلك إلى الأبواب العشرين ، وإن شئت فقل الأبوابُ

العشرون ، "تلك": هذا مبتدأ ، "أقسام الكلام": وما عطف عليه خبر "تلك" هذا

مَصْدَفُهُ عشرون ، و"أقسام": خبر ، أقسام الكلام هذا شيء واحد ومن شرط الأخبار

عن المبتدأ التطابق إفراداً ، وتثنية ، وجمعاً هنا "تلك": مدلوله عشرون ، و"أقسام الكلام":

هذا واحد ، ولذلك لا يصح بأن يقال بأنه خبر إلا على التأويل فيقال: تلك مبتدأ أقسام

، وما عطف عليه خبر - حينئذ - يكون التطابق بين المبتدأ والخبر وكذلك القول في قول

ابن آجروم هناك ، وأقسامه ثلاثة اسم لا يصح إلا أن يكون خبر لمبتدأ محذوف أولها اسم

على كل ، "وَتِلْكَ أَقْسَامُ الْكَلَامِ": ، تلك الأبواب العشرون أولها أقسام الكلام.

"ثُمَّ": الألف هذه للإطلاق وثم حرف عطف المراد به الترتيب .

"أَمْرٌ وَنَهْيٌ ثُمَّ لَفْظٌ عَمَّا": أمر: يعني الأمر هذا الباب الثاني ، ونهي: يعني والنهي

"ثُمَّ": حرف عطف - بضم الثاء - وفرق بين ثُمَّ وَثُمَّ ، ثُمَّ ظرف مكان ، وَثُمَّ حرف عطف

ذاك اسم ، وهذا حرف ، "لفظ عما": الألف: هذه للإطلاق يعني لفظ عام المراد به العام

ولماذا قال لفظ عام ؟ لأن العموم على الصحيح وصف للألفاظ لا للمعاني إنما يُطلق على

المعاني مجازاً ، حقيقة هو في اللفظ ، ولذلك قال: "لفظ عما": فالعموم وصف للألفاظ حقيقة

، وللمعاني مجازاً ، "أو": بمعنى الواو ، "خص": بالبناء للفاعل يعني: والخاص ، وسيدكر فيه

المطلق والمقيد .

"أو مُبَيَّنٌ أو مُجْمَلٌ": أي مبين المحمل سيجمع بينهما في باب واحد ، و"أو": هنا كلها فيما سيأتي بمعنى الواو.

"أو ظَاهِرٌ مَعْنَاهُ أو مُؤَوَّلٌ": يعني باب الظاهر والمؤول سيأتي بحثه وتعريفه .

"وَمُطْلَقُ الْأَفْعَالِ ثُمَّ مَا نَسَخَ": أي باب الأفعال: أفعال طه سيأتي - إن شاء الله تعالى - ، لكن قوله: "مطلق الأفعال": مطلق: هذا حشو ، حشو ليس له معنى وإنما أراد به أفعال النبي صلي الله عليه وسلم ، قوله: مطلق الأفعال: "أل": هذه للعهد الذهني يعني أفعال النبي صلي الله عليه وسلم

والموقف هو الذي يُبَيَّنُ ذلك ، "ثُمَّ": حرف عطف ، "ما نسخ حكما سواه":

"ما": اسم موصول بمعنى الذي ، و"نسخ": هذه جملة الصلة ، وسبق أن الموصول مع صلته في قوة المشتق يعني ثم الناسخ حكما سواه يعني غيره هذا واضح .

"ثُمَّ مَا بِهِ انْتَسَخَ": ثم الذي انتسخ به ، "به": جار ومجرور متعلق بقوله انتسخ ، و"ما":

اسم موصول بمعنى الذي ، و"انتسخ": هذه جملة الصلة والموصول مع صلته بقوة المشتق يعني ثم

المنسوخ ، الأول الناسخ وهذا المنسوخ يعني بابُ الناسخ والمنسوخ ، "كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ وَالْأَخْبَارُ

مَعْ": الإجماع: هذا مبتدأ مؤخر ، كذلك: خبر مُقدم أي مثل ذاك المشار إليه أبواب أصول

الفقه يعني من أبواب أصول الفقه العشرين الإجماع ، وسيأتي باب الإجماع ، و"الأخبار": جمع

خبر المراد به السنة ثَمَّ مباحث فيما مضى أبحاث مشتركة بين الكتاب والسنة كالعام ،

والخاص ، والمبين ، والمطلق .... إلى آخره.

وَتَمَّ أبحاث خاصة بالكتاب ، وَتَمَّ أبحاث خاصة بالسنة يعني مبحث الآحاد - مثلاً - هل يحتاج به أو لا؟ ... هذا يتعلق بالسنة ، ولا يتعلق بالكتاب أفعال النبي - صلي الله عليه وسلم - ما هي الحجة منها .... إلى آخره على أي شيء يدل الوجوب ، المستحب هذا كله بحثه في السنة وليس في الكتاب .

"مع حَظَرٍ وَمَعَ إِبَاحَةٍ كُلُّ وَقَعٌ": يعني مع الحظر ، والإباحة سَيُذَكَّرُ باب أو فصل يجمع بينهما: الحظر والإباحة .

"كُلُّ وَقَعٌ": كل ذلك وقع ، التنوين هنا عوض عن المضاف إليه (وُ وُ ي ي ي ي) <sup>١</sup> أي كل إنسان يعمل على شاكلته .

ومن أنواع التنوين تنوين العوض عن كلمة .

"كل وقع": هذا تتميم للبيت.

### كَذَا الْقِيَاسُ مُطْلَقًا لِعِلَّةٍ \*\*\*\*\* فِي الْأَصْلِ وَالتَّرْتِيبُ لِلأَدِلَّةِ

يعني من الأبواب العشرين القياس ، مطلق بأنواعه الثلاثة التي سيذكرها الناظم - رحمه الله تعالى - .

"مطلقا لعلّة في الأصل": في الأصل: الذي هو المقيس عليه ، وسبق أن الأصل يُطلق في الاصطلاح على أربعة معاني النوع الرابع قلنا المقيس عليه كالخمر - مثلاً - نبذ يقاس عليه بجامع السكر ، قوله: "مطلقا": كون القياس لعلّة ، "في الأصل": يعني في المقيس عليه أو

للدلالة أو للشبه كما سيأتي أنواع القياس كما يذكرها المصنف الناظم ثلاثة: قياس العلة ، قياس الدلالة ، وقياس شبه .

"والترتيب للأدلة": يعني ترتيب الأدلة ، وذلك يكون عند التعارض المنطوق مقدم على المفهوم حصل تعارض الخاص مُقدَّم على العام .

"وَالْوَصْفُ فِي مُفْتٍ وَمُسْتَفْتٍ عُهُدٌ": عهد ببيان شروطهما في هذا الموضع وهو ما يعنون له بصفة المفتي والمستفتي هذه مسألة عظيمة أفردتها بعضهم بالتصنيف "والوصف في مفت": يعني صفة المفتي ، "ومستفت": كذلك له صفة وله آداب عهد الوصف مبتدأ قوله عهد خبره يعني عهد بيان شروط المفتي والمستفتي في كتب أصول الفقه ، وفي باب ما يتعلق بصفة المفتي والمستفتي .

"وَهَكَذَا أَحْكَامُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ": وهكذا: أي مثل ذا ما سبق من الأبواب العشرين

"أحكام كل مجتهد": يعني أحكام المجتهد ، المجتهد المطلق ، والمجتهد المقيد ، وما شروط كل واحدٍ منهما ، وهكذا بيان أحكام كل مجتهد والمفتي واحد مجتهد و مفتي وهذا يَعْقِدُ له فصلاً يأتي - بإذن الله تعالى - إذاً هذه عشرون باباً كلها ستأتي بابا بابا ، وكل بابٍ منها له مسائل تختص به دون غيرها من الأبواب .



## باب أقسام الكلام

أقل ما منه الكلام رَكِبُوا اسْمَانِ أو اسْمٌ وفعلٌ كَارَكِبُوا

كَذَاكَ مِنْ فعلٍ وحرفٍ وُجِدَا وجاءَ مِنْ اسمٍ وحرفٍ فِي النِّدَا

وَقُسِمَ الكلامُ لِأَخْبَارٍ<sup>٢</sup> والأمرِ والنَّهْيِ والاستِخْبَارِ

ثُمَّ الكلامُ ثَانِيًا قَدْ انْقَسَمَ إِلَى تَمَنٍّ ولَعْرَضٍ وَقَسَمٍ

وَالثَّانِي إِلَى مَجَازٍ وَإِلَى حَقِيقَةٍ وَحَدُّهَا مَا اسْتُعْمِلَا

مِنْ ذَاكَ فِي مَوْضُوعِهِ وَقِيلَ مَا يَجْرِي خِطَابًا فِي اصْطِلَاحٍ قَدْ مَأْ<sup>٣</sup>

أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ شَرْعِيٌّ وَاللُّغَوِيُّ الْوَضْعُ<sup>٤</sup> وَالْعُرْفِيُّ

ثُمَّ الْمَجَازُ مَا بِهِ يُجَوَّرَا فِي الْلفظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ يُجَوَّرَا

١ - وجاء من اسم قطع الهمز ، الهمز هي همزة وصل لكن من اجل الوزن هنا تقطع من اسم .

٢ - أَخْبَارٌ . بالفتح .

٣ - قَدْ مَأْ ، فِي اصطلاح قدوما على وزن فَعْل .

٤ - وَاللُّغَوِيُّ الْوَضْعُ مضاف ومضاف إليه ، الْوَضْعُ قُرأت بضم العين والصحيح بكسرها الْوَضْعُ .

بَنْقَصٍ أَوْ<sup>١</sup> زِيَادَةٍ أَوْ نَقْلِ  
وَهُوَ الْمُرَادُ فِي سُؤَالِ الْقَرْيَةِ  
وَكَاذِبِيَادِ الْكَافِ فِي كَمِثْلِهِ  
رَابِعُهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى  
أَوْ اسْتِعَارَةٍ كَنْقَصِ أَهْلِ  
كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ دُونَ مَرِيئِهِ  
وَالْغَائِطِ الْمُنْقُولِ عَنْ مُحَلِّهِ  
يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ يَعْنِي مَالًا

هذا هو الباب الأول من الأبواب العشرين ، وهو ما يتعلق بأقسام الكلام ، ويرد السؤال هذا  
مبحث لغوي بحث لأنه مشتمل على مسائل نحوية ، ومسائل لغوية ، ومسائل بيانية يعني  
تتعلق بعلم البلاغة والبيان ، وجرت عادة الأصوليين أن يذكروا في مقدمات كتبهم ما يتعلق  
بشيء من هذه المسائل ، وهذا يدل على ارتباط علم أصول الفقه باللغة بمعنى أنه لا غنى  
لطالب علم أصول الفقه عن إتقان هذه المباحث وهذه علوم ثلاثة وأكثر لا بد من العناية بها ،  
ولكن من باب أن يُعَلَّمَ أَنَّ هذه فنون ثلاثة قد اجتمعت في هذه المحل - حينئذ - لا يمكن  
إتقانها أو أن يتقنها طالب لعلم إلا بالرجوع إلى مظانها فيدرس النحو في مظانه كتب النحو ،  
ويدرس الصرف في مظانه ، والاشتقاق في مظانه ، والمنطق في مظانه ، والبيان والبلاغة في  
مظانها ثم يقرأ كتب أصول الفقه أما إذا أراد أن يتأصل في هذه الفنون من هذه الأبحاث التي  
يذكرها الأصوليون فلن يجد إلى ذلك سبيلا يعني متعب لطالب العلم أن يتأصل في علم النحو  
بمثل هذه الأبيات النحو واسع له أول وآخر وله كتب ابتدائية ومتوسطة وانتهائية ، وكذلك علم  
البيان ، وغيرها - حينئذ - إذا أراد طالب العلم أن يتقن هذه المسائل فلن يتقنها من هذا

١ - بنقص أو زيادة أو نقل ، تسهيل الهمزة الأولى من وتحقيق الثانية .

الباب وإنما ثَمَّ فارق بين عِلْمَيْن: علم النحو وما يتعلق به عند الأصوليين لأن ثَمَّ فروق في بعض الأحكام التي قد يكون استنبطها الأصوليون ولم يقف عليها النحاة هذه هي التي يعتني بها طالب العلم فَثَمَّ أبحاث ثَمَّ نظر ثَمَّ تحقيق ثم غَوَّص في المعاني كما يُعبر بعضهم لأن الأبحاث مشتركة ، ولأن الأصوليين لهم غوص في المعاني قد لا يدركه النحاة - حينئذ - يأخذ هذا الفارق ، وأما التأصيل فيأخذه من مظانه وإذا أراد أن يتأصل لا بد من الرجوع إلى كتب العلوم التي ذكرناها سابقا وذكر الشاطبي - رحمه الله تعالى - في الموافقات أن ثَمَّ علاقة وارتباط بين علوم اللغة ومسائلها وإدراك الشريعة ... ثم جهل عند بعض طلاب العلم ما قيمة اللغة العربية بالنسبة لطالب العلم الشرعي يظن أن العلم الشرعي تقرأ حديث ، وتحفظ ، وتقرأ - مثلا - في الفقه وتحفظ وانتهى العلم الشرعي ... لا ليس كذلك إن كان يريد أن يكون مقلدا فلا إشكال لا خلاف معه ، وهذا النوع ليس معنيا بكلامنا إثمًا طالب العلم الذي يريد أن يتحرر من التقليد ، وأن يكون له باع في الاجتهاد والنظر وأن يقف بين أقوال أهل العلم وأدلتهم بنظر الأصولي الذي يقول هذا وافق الدليل الشرعي ف يأخذ به ، وهذا خالف الدليل الشرعي فلا نأخذ به وهذه المنزلة ليست بالسهلة أن يقف طالب العلم بين مالك ، والشافعي ، وأحمد أو الصحابة ، ونحوهم فيقول هذا قول مرجوح وهذا قول راجح ... لا ، هذا لا يأتي إلا لمن تمكن من علوم الآلة على الوجه الصحيح الذي قعده أهل العلم ، ولن يكون طالب العلم على القوة المتينة التي نرجوها في مثل هذا الزمن إلا إذا كان متشبعًا بعلوم اللغة سائر علوم اللغة ، ولذلك الشاطبي قارن بين من يُدرك علوم اللغة ، وبين من يُدرك الشريعة بثلاث مراتب أطوئها بالمعنى قال:

الضعيف في علوم اللغة فهو ضعيف في الشريعة ، والمتوسط في علوم اللغة فهو متوسط في الشريعة ، والمنتهي في علوم اللغة فهو المنتهي في الشريعة.

ترابط لا انفكاك عنه ألبتة مَنْ أراد أن يكون متمكنا بمعنى كلمة متمكن لا مُقلِّد إنما أن يكون متمكنا في علوم الشريعة لن يصل إليه إلا بإتقان هذه العلوم التي هي علوم اللغة النحو وهو أبوها وأمها كما يقول البعض ثم يأتي الصرف بعده ثم يأتي البيان فالحديث مُفتَقِر إلى لسان العرب ، والتفسير مفتقر إلى لسان العرب ، وإذا وقفت مع الحديث الذي هو السنة والتفسير الذي هو الكتاب ، وكل منهما بلسان عربي مبين - حينئذ - لا يمكن إدراك ما فيه من الأحكام الشرعية ، والغوص في المعاني إلا بإتقان ذلك اللسان فجدير بطالب العلم أن يجعل له النصيب والحظ الأوفر من إتقان هذه العلوم على وجهها يتمكن فيها تمكن واسع ثم بعد ذلك فليتبحر فيما شاء من العلوم وقد وجد في الأزمنة المتأخرة بدعة مُحدثة ، وهي بدعة التخصص هذه ، وهذه لم تكن موجودة في سالف الأمة - هذا خروج عن الدرس لكنه مفيد - أقول وجدت بدعة وأمر مُحدث وسببه ما وجد نحن وجدنا ووجدت معنا هذه الأمور جامعات والمعاهد ونحوها هذه فيها تخصصات هذه شرعية هذا كتاب وسنة هذا قضاء إلى آخره ، وهذا لغة ، وهذا أصول فقه ، وكل واحد يدخل هذه الجامعة ويخرج على مذكرات وبعض الكتب التي يُدرس أولها ولا يُنتهي من آخرها ثم بعد ذلك يُخْتَم على شهادته بأنه مُتخرج من فن أو قسم الفقه أو أصول الفقه إلى آخره فصار يُعْنَوْنَ له بأنه معه شهادة بكالوريوس أو غيرها في أصول الفقه أوفي الكتاب والسنة أو نحو ذلك وهذا جعل البعض يتصور أن العلم الشرعي هو هذا لقلة من ينبه على أن هذه الطريقة الموجودة لن تخرج طالب علم متخرج فضلا عن مُنتهي فضلا عن عالم يخدم الأمة بالعلوم الشرعية ، وإنما يكون طلب العلم على الجهة التي صار عليها

العلماء السابقون ، وهي الطريقة الجادة التي ينبغي العناية بها أن يتأصل طالب العلم ويعرف أن  
ثم علوم هي علوم آلة كاسمها آلة لا بد منها لماذا سُمِّي النحو آلة ، وأصول الفقه آلة ، وسائر  
علوم الفقه علوم آلة؟ ... لأنها وسيلة توصل إلى أي شيء؟ ... لإتقان الكتاب والسنة.  
إذا إن لم تتسلح بهذه العلوم - علوم الآلة - كيف تتقن الكتاب والسنة ، والآن عندنا مشكلة  
وهي التقليد المغلف يعنى من لم يكن متأصلا بعلوم الآلة يجلس ويظن أن الفقه إذا اختار هكذا  
بنفسه أو أنه قلد شيخه أو بعضهم قد يجعل له طريقه إما أنه يختار أقوال شيخ الإسلام بن  
تيمية لأنها محررة ، وهو قول ما اختاره أبي العباس: ابن تيمية وابن القيم .. إلى آخره فيكون  
هذا على جهة التقليد يعنى قد لا يدرك حجة ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ابن تيمية قد  
يُسرِد الصفحات في الدليل على قوله لإثبات هذا القول لكنه لا يدركه إلا مَنْ كان عالما بما  
يقوله بن تيمية - رحمه الله تعالى - - حينئذ - علوم الآلة لا بد منها ثم إذا أتقن هذه العلوم  
ولا بأس أن يجعل معها أو قبلها المبادئ التي لا بد منها لا نقول أن الإنسان لا يقرأ التوحيد ألبتة  
لا يعرف التوحيد على جهة العموم الأصول الثلاثة القواعد الأربع أو الواسطية كتاب التوحيد  
كل هذه تُدرَس في أقل من سنة ثم يأخذ ما يتعلق بالعبادات ويصحح عبادته ثم بعد ذلك  
يتأصل في علوم الآلة ثم يلج الباب وإذا أتقن هذه الفنون خاصة لغة العرب - حينئذ -  
فليشمر عن ساعديه ، وسيتبحر في كل فن وهذا كان الذي عليه السابقون يأخذون من كل  
علم أحسنه ، وأحسنه يعنى ما يكون مرتبة العليا في السُّلم يعنى يدرس الآجرومية ، والملحة ،  
والقطر ثم الألفية بشروحها ، وهذا الذي يحتاجه طالب العلم يدرس الورقات ، وشيء بين  
الورقات الكوكب الساطع - مثلا - مراقي السعود ، وبشروحها ثم بعد ذلك يكون قد اخذ  
حاجته من هذا العلم يدرس في الصرف الشافية ... إلى آخره فيكون قد اخذ حاجته من علم

الصرف عقود الجُمَان - مثلاً - في البيان والاشتقاق وغيره - حينئذ - يكون قد تسلح بهذه العلوم علوم الآلة ثم بعد ذلك إذا أراد أن يدرُس علوم الشريعة فقها ، وحديثاً ، وتفسيراً قد تميل نفسه إلى علم منها هذا الذي يعنيه المتقدمون بقولهم هذا قد برع في فن كذا وله مشاركة في كذا كم عشرات التراجم تجدها في سير أعلام النبلاء يقول وله مشاركة بكذا ، وكذا وكذا وهذه التي نقرأها من هؤلاء نزلوا من السماء؟! ... لا . هؤلاء منا وفينا يعني جرّوا على ما عليه الإنسان فدرسوا جميع العلوم يحفظ القرآن ثم القراءات السبع إن كان أمكن ثم يدرُس ما ذكرنا شيء منه ثم بعد ذلك تميل نفسه إلى الحديث فيتخصص في الحديث تميل نفسه للتفسير فيتخصص في التفسير يكثر من تدريسه يكثر من التأليف يكثر من البحث فيه ... إلى آخره - حينئذ - يكون متخصصاً بهذا المفهوم .

وليس هو المفهوم الذي وجد في هذا العصر هذه مفهوم مُحدث ومن كان عليه عند بعض أهل العلم لا يسمى عالماً ألبتة بل حُكِيَّ الإجماع عليه أنه من كان لا يعرف إلا الفقه ، ولا يحسن أصول الفقه لا يُعدُّ عالماً في الفقه فضلاً عن غيره لماذا ؟ ... لأنه مقلد ، والمقلد بالإجماع على أنه ليس من أهل العلم فليس حفظ الأقوال بأدلتها هو الفقه ، وليس حفظ الأقوال بالاستنباط ويكون محفوظاً هو الفقه ... لا ، لابد أن يكون متحرراً ، وأن يعرف قواعد أهل العلم في الترجيح وفي الاستنباط ثم بعد ذلك يجعل له الميزان بين أقوال أهل العلم لأن البعض قد يخطئ في فهم معنى التقليد يظن أن التقليد لا تتقيد بأبي حنيفة ، ولا بالشافعي ، ولا بأحمد ، ولا غيره ثم بعد ذلك تأتي قضية ماذا قضية التقليد في الاستدلال وهذه التي يخطئ فيها الكثير يظن أنه إذا لم يقلد شيخاً ما أو مذهباً ما وتحرر كما يدعي البعض فأخذ تارة بقول مالك ، وتارة بقول الشافعي ، وثالثاً أحمد ، وخامسة ، وسادسة بالشوكاني ، وعاشراً بابن حزم ، وغيره يظن

أنه قد خرج من التقليد .. لا ، ليس الأمر كذلك ، وإنما تخرج عن قول معين إلى قول آخر هذا نوع تحرر نعم لم تتقيد بشخص معين لكن تبقي مسألة أهم من هذا وهو أنك تعرف لماذا قال فلان - مثلاً - بالتحريم ؟ للدليل كذا ما وجه الاستنباط ؟ ... ما العلاقة بين هذا الحكم وهذا الدليل ؟ .... هذا هو المحك ، وهذا هو الذي يعني به الأصولي ما الرابطة بين قولنا حرام وبين هذا النص القرآني أو النص الحديثي ما الوجه بينهما ما الجمع بينهما كيف أخذنا التحريم من هذا ؟ .. البعض يقلد أولاً يقلد في الأول الاختيار ، ولكنه يقلد في وجه الاستدلال.

الحاصل: أن المصنف ذكر هذا الباب ونبهنا على أهميته ، وأن من تمكن في علم اللغة بأنواعها فهو الذي سيتمكن بإذن الله - تعالى - في علم الشريعة والضعيف ضعيف ، ولا أحد يضحك عليك يعني الضعيف ضعيف إذا لم تكن أنت تعرف الآن كل واحد يعرف نفسه أنت الحاكم ، وأنت المحكوم عليه إن كنت لا شيء في النحو ، والصرف ، والبيان فاعلم أنك في دراستك الشرعية ليس بشيء وهذا كلام الشاطبي وهو صاحب الاعتصام ، وهو صاحب الموافقات ، وهو صاحب شرح الألفية ألفية بن مالك فلا فراق بينهما أصول من أعظم ما كتبه الأصوليون ما يتعلق بالمقاصد وجاء ، وشرح الألفية بأعظم شرح للألفية كذلك ليس أصولياً وهجر النحو ، وليس نحويًا وهجر أصول الفقه بل كلها مترابطة ولذلك عجب أن بعضهم لا يرى هذا المنهج ويقرأ لابن تيمية وابن تيمية بحر تفسير ، وينتقل إلى منطق ، وينتقل إلى أصول فقه ويعارض ويقطع الرازي ويرد على سيبويه إلى آخره ترى علوم جامعة كاملة في شخص واحد شخص واحد هو عندنا عدة علماء كذلك نعم هذا موجود لكن وجود شخص واحد لا يحسن إلا فنا واحداً هذا لا يعد من أهل العلم ألبتة وإن كثر في هذا الزمان لكن الحق أحق أن يتبع .

## باب أقسام الكلام

أقسام الكلام لها حيثيات أولها من حيثية ما يتركب منه قال الناظم - رحمه الله تعالى - كلام في تعريف الكلام طويل جدا ، وتقسيمات الكلام هذا الذي اعتني به الناظم لكن كأنه قال لك أن الكلام هو الذي سيذكره دون ما يذكره النحاة شاع عند النحاة أن الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع ... أليس كذلك؟

إن الكلام عندنا فلتستمع \*\*\*\*\* لفظٌ مُركبٌ مُفيدٌ قد وضع

هذا أحسن وأصح ما يُعرَّفُ به الكلام لابد من التنصيص على هذه الأمور الأربعة: "لفظ مركب مفيد بالوضع" ، "مفيد": يعني فائدة تامة ، "بالوضع": المقصود به الوضع العربي خلافاً لمن قال: القصد فهو قول ضعيف ، وابن مالك اختصر هذا التعريف قال : **كلامنا لفظ مفيد كاستقم** ، مختلف في التوجيه **كاستقم**: هل هو قيد أم مثال لكن التعريف الأول أولى ، وهو ما عرفه به المعطفي في الفصول الخمسون ، وهو الذي قدمه ابن آجروم في الآجرومية. هنا لم يعرفه وإنما ذكر أقسام الكلام لأن البحث هنا في التراكيب كما سبق معنا عندنا تصور ، وعندنا تصديق ، والتصديق المراد به الجملة الاسمية والجملة الفعلية - حينئذ - أقل ما تتألف منه الجملة الاسمية أقل ما تتألف من الجملة الفعلية هذا الذي يبحث عنه الأصوليون أما حقيقة الكلام فهذا بحثه هناك .



## أقل ما منه الكلام ركبوا \*\*\*\*\* اسمان أو اسم وفعل كاربوا

"أقل": هذا مبتدأ ، "ما": اسم موصول بمعنى الذي.

"أقل ما منه الكلام ركبوا اسمان": "اسمان": هذا خبر المبتدأ ، وأقل: هذه ملازمة للإضافة ، وقد قيل: إن أقل وما يضاف إليه قد لا يكون له خبر: أقل رجل يقول ذلك هذا ليس له خبر مبتدأ لا خبر له هذا ليس له مثال إلا هذا يرد السؤال عند النحاة وبعض المحشين هل كل مبتدأ له خبر؟ الجواب: لا ... ليس كل مبتدأ له خبر لكن الغالب هو هذا قد يكون للمبتدأ ما يغني عن الخبر ، وهو الفاعل إذا سَدَّ مَسَدَّ الخبر في نحو: أقائم الزيدان ، وكذلك نائب الفاعل يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إذا وجد ما يفيد فائدة الخبر وهنا ليس عندنا ما يفيد فائدة الخبر لا فاعل ، ولا نائب فاعل أقل رجل يقول ذلك أين الخبر؟ ... لا وجود له وجملة: يقول ذلك وقعت بعد نكرة ، والنكرة أشد احتياجا إلى الصفة من الخبر ، ولذلك تعرب هذه الجملة: يقول ذلك صفة لرجل ، وأين المبتدأ؟ أقل ، أين الخبر؟ ... لا خبر له.

إذاً: "أقل اسمان": هذا خبر المبتدأ ، أقل الذي ركبوا الكلام منه اسمان ، إذاً: "منه": جار ومجرور متعلق بقوله: "ركبوا" ، و"الكلام": بالنص على أنه مفعول به مقدم ركبوا ، والواو هنا ضمير لا بد له من مرجع ما هو مرجعه ؟ .. معهود بالذهن من الذي رَكَّبَ إما العرب ، وإما النحاة إما العرب حقيقة قولاً ونطقاً ووضعاً ، وإما النحاة حكماً يعني حكموا بذلك ركبوا يعني حكموا بكون الكلام لا بد وان يتركب من اسمين أو اسم وفعل - حينئذ - يرجع الضمير إما إلى العرب ، وإما إلى النحاة لكن حكموا بذلك .

"أقل ما": قلنا "ما": هذه اسم موصول بمعنى الذي ، والموصولات من المبهمات - حينئذ -  
لا بد من مُفسّر يعني تأخذ لفظ "ما" وتضع مكانها كلمة لها معنى أقل ؟ ايش رأيكم؟ .. "ما":  
اسم بمعنى الذي ، والذي اسم مبهم أختها. أقل الكلام ركبوا منه الكلام هذا ما يصح عندهم  
أقل شيء هذا عام أقل الكلمات . ما هو الكلام؟ .. اللفظ .  
أقل لفظ ركبوا الكلام منه

وَمَنْ جعل القول هو الجنس في حد الكلام قال: قول ، والأحسن أن يكون لفظ أقل: لفظ  
ركبوا أي ألفوا ، وهذه الجملة فعل وفاعل صلة ما يعني لا محل لها من الإعراب ، أقل لفظ ركبوا  
يعني العرب منه من هذا اللفظ الضمير يعود على ما ، الكلام

اسمان أو اسم وفعل. إذاً صورتان إما أن يتركب الكلام ويتألف من اسمين أو من  
اسم وفعل ... كم صورة ؟ صورتان. الصورة الأولى: من اسمين ، وهذه التي يعنون لها بالجملة  
الاسمية أو اسم وفعل يعني من اسم وفعل ، والذي يعنون له بالجملة الفعلية لكن قوله:  
"اسمان": هذا في الجملة ، وتحت أربع صور لأنه إما أن يكون مبتدأ وخبر ، مثل: "زيدٌ قائم"  
تألف من اسمين: زيد: مبتدأ ، وقائم: خبر ، أو من اسمين الأول: مبتدأ ، والثاني: فاعل سد  
مسد الخبر: "أقائم الزيدان": قائم: مبتدأ ليس له خبر ، وإنما له فاعل سد مسده ، وهذا  
تأخذونه من هناك أو من اسمين الأول مبتدأ والثاني نائب فاعل سد مسد الخبر "أمضروب  
الزيدان أو العمران" مضروب: اسم مفعول يحتاج إلى نائب فاعل ، أو من اسمين الأول: اسم  
فعل ، والثاني فاعل مثل: "هيهات العقيقُ" هيهات: اسم فعل ماضي ، و"العقيق": هذا خبر.

إذاً اسمان تحته كم صورة أربع صور: مبتدأ وخبر ، ومبتدأ ونائب الخبر فاعل سد مسد الخبر ، مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر ، اسم فعل ماضي وفاعله .

قوله: "أو اسم وفعل": يعني تألف من اسم وفعل ، وهو ما يعنون له بالجملة الفعلية وتحته صورتان لأن الفعل إما أن يكون مبنيًا للفاعل وما بعده فاعل ، وإما أن يكون مبنيًا للمفعول وما بعده نائب فاعل: "قام زيدٌ": فعل وفاعل ، "ضرب زيدٌ": فعل ونائب فاعل. إذاً أقل ما يتألف منه الكلام هو هذا الذي ذكره .

قال: : "كاركبوا": يعني مثل اركبوا ، اركبوا: هذا فعل أمر مبني على حذف النون لأنه اتصل به الواو فاعل - حينئذ - ينظر فيه نظر المضارع الذي اتصل به واو الفاعل مثل: يركبان ، اركبوا: فعل أمر مبني على حذف النون والواو هذه فاعل والكاف هنا إما اسمية أو حرفية ، اسمية بمعنى: مثل أو حرفية - حينئذ - لا بد من التقدير كقولك اركبوا.

إذاً بَيَّنَّ لنا المصنف - الناظم - تبعاً للأصل في هذا البيت أن أقل ما يتألف منه الكلام إما من اسمين ، وتحته أربع صور أو من اسم وفعل ، وتحته صورتان. قوله: "أقل": مفهومه أنه قد يتألف من أكثر أليس كذلك ؟ ... نعم أقل معناه أن الكلام قد يتألف أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهذا لا خلاف فيه .

"كَذَاكَ مِنْ فَعْلٍ وَحَرْفٍ وَجِدًا":

الكلمة تنقسم ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل ، وحرف. الكلمة التي يتألف منه الكلام اسم وفعل وحرف هذه ثلاثة طيب سبق في البيت السابق أنه

قد يتألف من اسمين أو اسم وفعل هذا باتفاق لا خلاف بين النحاة ولا الأصوليين أن الكلام يتألف من اسمين هذه صورة ، ويتألف من اسم وفعل وبالإجماع كذلك من الطائفتين أن الكلام

لا يتألف من حرفين ، ولا من فعلين بقي ماذا؟ ... اسم وحرف ، فعل وحرف هذا محل نزاع بينهم محل نزاع بين النحاة ، ولذلك قَدِّم في البيت الأول ما حصل الاتفاق عليه ثم قال:

**"كذاك من فعل وحرف"** ... ما الفائدة؟ أرباب الشروح والمتون إذا جاءوا بالكذلكه - حينئذ -

ثم خلاف ما بعدها عما قبلها هنا قال: **"اسمان أو اسم وفعل كذاك"** ما قال: ومن فعل وحرف ، ما عطف بالواو أو بأو وإنما فصله بكذاك هذا الفائدة منه يشير بأن ما بعد كذاك مخالف لما قبلهم فالأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه ، ولذلك لا يُعترض على الناظم ولا على غيره كيف يُسوي بينهما الأول اسمان أو اسم وفعل متفق عليه كيف يقول وكذاك من فعل وحرف وجدا نقول فرَّق بينهم لو عطف بالواو جاء الاعتراض لكن لما جاء بالكذلكه يعني:

**كذلك دل أن ثَمَّ فرق بين النوعين الأول متفق عليه ، والثاني مختلف فيه ، "كذاك": أي مثل ما سبق ، "من فعل وحرف وجدا":** الألف هذه للإطلاق وجدا كذاك من فعل وحرف هذا مذهب الشلوبيين أنه قد يتألف الكلام في أقل ما يكون من حرف وفعل: ما قام ، لم يقم .. ومحل الخلاف ماذا؟ في الضمير المستتر ما قام زيدٌ ما قام ، ما قام هذا حرف وفعل هل له فاعل؟ على هذا الكلام ليس له فاعل لأنه ليس بكلمة ضمير مستتر هنا ليس بكلمة لا يعد وهذا مُخالف لما عليه جماهير النحاة إن لم يكن إجماعا عندهم أن الضمائر المستترة تُعد كلمات وأنها من الألفاظ بالقوة ، ولذلك في تعريف الكلام يقول الكلام هو اللفظ ثم اللفظ قسمان لفظ بالفعل وهو المنطوق به ولفظ في قوة الملفوظ به وهو الضمير المستتر ولذلك قلنا - مثلا - { اسكن } هذا كلام والكلام عند النحاة لا يكون كلاما إلا إذا وجدت فيه الفائدة التامة ، والفائدة التامة باتفاق لا تكون إلا مع التركيب ، وهنا وجدت الفائدة التامة ، وإذا وقفنا مع



"وجاء من اسمٍ وحرفٍ في النداء": هذا منسوب لأبي علي الفارسي يقول: قد يأتي الكلام ويتألف من حرف واسم لكنه خصه بالنداء تقول: "يا زيد" حصلت به الفائدة التامة ، ولا تحصل الفائدة التامة إلا بتركيب إذن يا زيد حصل به فائدة تامة حصل التأليف بين حرف واسم ورُدَّ عليه بأن هذا فرع ، والتقعيد إنما يكون بالأصل والأصل يا زيد أصلها **أدعو زيدا** والذي يدل على ذلك أن أصله جملة فعلية وليس بجملة مركبة من حرف واسم الذي يدل على ذلك أنك إذا أعربت زيد تقول: يا: حرف ندا ، وزيد: مبني على الظرف في محل نصب من أين جاء محل النصب ؟ في محل نصب مفعول به لأي شيء لأدعوا المقدم إذن صار قوله يا زيد فرعاً وليس بأصل ، والتقعيد والتأصيل إنما يكون بالأصول لا بالفروع ارتقبوا هذا القول إذن من قال بان الكلام قد يتألف من فعل وحرف قول ضعيف وكونه يتعلق بالاسم وحرف كذلك قول ضعيف ، "وجاء من اسم" - بقطع الهمزة - من أجل الوزن ، "وحرف": حالة كونه في النداء يعني بمعنى المنادى. ثم ذكر حيثية أخرى .

"وقسم الكلام للأخبار": إذن التقسيم الأول باعتبار ماذا؟.. باعتبار ما يتركب منه كأنه قال لك الكلام هو اللفظ المتألف من فعلين أو من فعل واسم. وقسم الكلام من حيثية أخرى باعتبار مدلوله الأول باعتبار التركيب هنا باعتبار المدلول

"لِلْأَخْبَارِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالِاسْتِخْبَارِ": ثم زاد على ذلك: "تمني ولعرض وقسم": هذا قول لبعض البيانين أن الكلام ينقسم لهذه الأنواع ، والصحيح - اختصاراً - نقول أن الكلام منحصر في نوعين لا ثالث لهما ، وهما: الخبر والإنشاء قال السيوطي في عقود الجمان:

**"مُحْتَمِلٌ لَصَدَقَ أَوْ كَذَبَ الْخَبْرُ \*\*\*\*\* وَغَيْرُهُ الْإِنْشَاءُ وَلَا ثَالِثُ قَر"**

يعني: استقر هذا القول ولا ثالث لهما "مُحْتَمِلٌ لصدق أو كذب الخبر وغيره الإنشاء ولا ثالث": يعني لهذا القول "قر": يعني استقر هذا الاختيار ، ولذلك قال في همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي حاك للسبكي في جمع الجوامع ، وجمع الجوامع للسبكي جمعه من زهاقة مائة مصنف ، وهو أجل وأعلى كتب أصول الفقه ومن كانت له عناية فليعتني بالجمع الأصل أو بنظمه: الكوكب الساطع للسيوطي حكاه السيوطي فألف جمع الجوامع في النحو ما ترك قولاً ولا مسألة إلا ذكرها في هذا الكتاب وشرحه في كتاب في شرح سماه همع الهوامع - مطبوع - قال في همع الهوامع: وهو ما عليه أهل البيان قاطبة والحدائق من النحويين يعني أن الكلام ينحصر في اثنين لا في ثلاثة ، وهما خبر وإنشاء ، ما هو الخبر ؟ ما احتمال الصدق والكذب لذاته يعني ما يحتمل أن يقال له صدقت أو كذبت قام زيد . كذبت ، يحتمل ؟ نعم تقول قام زيد ، وما قام زيد ، صدقت قام زيد ، كذبت لم يقم زيد فكل ما احتمال أن يقال لقائله للمتكلم بأنه صادق في خبره أو كاذب فيسمى ماذا؟ يسمى خبراً .

محتمل للصدق والكذب الخبر لكن قالوا لذاته يعني بذات الجملة لا باعتبار المتكلم لأننا لو نظرنا باعتبار المتكلم فالأقسام ثلاثية إما أنه لا يحتمل إلا الصدق كخبر الله وخبر النبي صلى الله عليه وسلم أولاً لا يحتمل إلا الكذب كخبر مُسَيِّلِمَة إني رسول الله كذاب ما يحتمل الصدق ألبتة هذا عند المسلمين ، وإما أنه يحتمل الصدق أو الكذب وهذا في غير ما قُطِع بصدقه أو بكذبه فقلنا بذاته يعني بالنظر إلى ذات الجملة فقط دون اعتبار القائل لأنك لو قلت باعتبار القائل لزم منك أن تقول القرآن ليس فيه خبر

أليس كذلك ؟ إذا قلت باعتبار القائل فالقرآن ليس فيه أخبار لأن الخبر ما احتمل أن يُقال لقائله كذبت والقرآن لا يُقال لقائله كذبت - حينئذ - قالوا لذاته يعني ذات التركيب انتبهوا افهموا عني صحيح:

( ط هـ ؤ هـ هـ )

باعتبار ذاته خبر يحتمل الصدق والكذب لكن باعتبار كونه من الله - تعالى - لا يحتمل إلا الصدق واضح لا أحد يقول: (ط ه ه ه ه ه) كذب انتبهوا - حينئذ - نقول

باعتبار التركيب نفسه احتمال باعتبار القائل لا يحتمل إلا الصدق ما عداه الذي لا يحتمل أن يُقال لقائله صدقت أو كذبت فهو الإنشاء كالتمني: ليت لي مالا فافعل به كذا وكذا لا يقال له صدقت وكل ما ذكره الناظم غير الأخبار فهو نوع من أنواع الإنشاء ، الإنشاء أنواعه ثمانية

"وَقُسِّمَ الْكَلَامُ لِلْأَخْبَارِ": جمع خبر عرفنا معناه.

"والأمر": يعني نوع يسمى الأمر ، وهو ما يدل على طلب الفعل نحو: **قُمْ** ، الأمر عند النحاة محصور في ما يدل على طلب الفعل نحو: **قم** ، وبعضهم يقول كلام مشتمل على نحو **افعل** دال بالوضع على طلب فعل أوترك نحو **قم** أو **اترك** .

"والنَّهْيُ": هذا النوع الثالث ما يدل على طلب الترك نحو: لا تقم أو إن شئت قل كلام

مُصَدَّرٌ بِـ لا: الناهية دال بالوضع على الترك نحو: **لا** تقم

"والاستِخْبَارِ": استخبار استفعال من الخبر المراد به الاستفهام هل زيد قائم؟ فيقال نعم أو لا ، لا يُقال له صدقت أو كذبت؟ ، قُمْ: لا يقال له صدقت أو كذبت ، لا تقم: لا يُقال له صدقت أو كذبت .



"ثُمَّ الْكَلَامُ ثَانِيًا قَدْ انْقَسَمَ إِلَى تَمَنٍّ". ثم الكلام: أي إن الكلام كما انقسم أولاً إلى ما ذكر  
فقد انقسم ثانية إلى تمنٍ وهو كلام دالٌّ على طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر:

### لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا \*\*\*\*\* فَاخْبِرْهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

مسكين!! .. لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ: ما يعود الشباب أليس كذلك ؟ - حينئذ - نقول هذا تَمَنِّي  
شيئاً لا يمكن أن يقع ، أو ما فيه عسر: فقير يقول ليت لي ملياراً ، فقير ما عنده ما يأكله  
ويتمني ملياراً نقول هذا طلب شيئاً ليس بمتنع ، ليس بمتنع ما تدري الأيام دُول ولكنه فيه  
عسر إذاً "تَمَنٍّ": كلام دال على طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فيكون في المتنع والممكن  
الذي فيه عسر

"وَلَعَرَضٍ وَقَوَّاسَمٌ": ولعرض: بإسكان الراء وليست عَرَضٌ والعرضُ مصدرٌ بآلا ، ألا  
تزوژنا فتُكْرِمَكَ هذا فيه طلب بالآ دال بالوضع على طلب برفق ولين ومثله التحضيض إلا أنه  
طلب بحث وإزعاج ، هلا زُرتنا إلى آخره ....

ولعرض وقسم : القسم: هو كلام دال على اليمين ، والمراد به الحلف اليمين القسم الحلف  
والمراد به صيغة القسم لا المقسوم عليه القسم إنشائي يعني والله أنه لكذا  
والله إنه لصادق جملة: والله: إنشاء ، إنه لصادق: خبر ، والله يحلف والله كذبت ، صدقت  
لا يحتمل فهو إنشاء أنه لصادق المقسم عليه المحلوف عليه هذا خبر لأنه يحتمل

والله إن زيدا لصادق: تقول لا .. كذبت زيد ليس بصادق بل هو كاذب إذاً حاصل البيتين  
أن المصنف عني هنا شيئاً لكنه لم يأت بالقول الصواب ، وهو أن الكلام ينقسم باعتبار مدلوله

<sup>١</sup> - بإسكان الراء وليس بالفتح .

إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما: وهما الخبر ، والإنشاء .. الخبر: ما احتمل الصدق والكذب لذاته ، والإنشاء: ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ، ويدخل تحته الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم .

"وثالثاً إلى مجازٍ وإلى حَقِيقَةٍ": يعني ينقسم الكلام باعتبار آخر انقساماً ثالثاً مُغايِراً لما سبق وهو باعتبار استعماله في مدلوله. انظر الحِثَّة الأولى: باعتبار ما يتركب منه ، الحِثَّة الثانية: باعتبار مدلوله هو ، الحِثَّة الثالثة: باعتبار هل يُستعملُ في مدلوله أم في غير مدلوله فينقسم إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما ، وهما الحَقِيقَةُ والمجاز وهذا التقسيم فيه نزاع طويل عريض عند المتأخرين وحاصله أن المجاز هل هو موجود في لسان العرب أو لا؟ وإن قلنا بوجوده في لسان العرب هل هو موجود في القرآن أو لا ؟ .. ثُمَّ أقوال واختلاف بين أهل العلم يقرر قاعدة عامة أولاً وهي: أن الصفات للرب - جل وعلا - وأسمائه - جل وعلا - لا مجاز فيها ألبتة مقطوع به وهذا عند السلف وأتباع السلف أن أسماء الرب - جل وعلا - والصفات فهي حقائق ولا مجاز فيها ألبتة ولا جدال في هذا لا نزاع في هذا ما عدا ذلك فهو مختلف فيه ، ولذلك بعض ممن قرر عقيدة السلف يقول بالمجاز ابن قدامة - رحمه الله تعالى - على المشهور أنه قرر عقيدة السلف في اللمعة<sup>١</sup> وفي غيرها ومع ذلك دافع عن المجاز في الروضة وأيده ورد على من أَوَّلَ أو كما قال بعضهم حرف كلام الإمام أحمد أنه من مجاز اللغة يعني مما يُتَجَوَز به في اللغة - حينئذ - لا تنافي بين القول بالمجاز وبين أن يكون سلفيا في المعتقد إذا منعنا دخول المجاز في الأسماء والصفات فيصير الخلاف - حينئذ - خلافاً مستساغاً بمعنى من قرر عقيدة السلف على وجهها وقال بالمجاز لا ينبغي أن يُشدد في مثل هذه المسألة ولا ينبغي أن

١ - هو كتاب لمعة الاعتقاد لابن قدامة المقدسي في العقيدة وله شرح لفضيلة الشيخ بن عثيمين - رحمه الله - تعالى - . -

نَجْعَلُهُ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ أَوْ أَنَّهُ قَدْ وَافَقَ الْمُبْتَدِعَةَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَمَا ذَكَرْتُ أَنَّ بَعْضَ أَوْ كَثِيرًا مِمَّنْ يَقَرُّ عَقِيدَةَ السَّلَفِ هُوَ عَلَى الْقَوْلِ بِالْمُجَازِ وَشَيْخِنَا مُحَمَّدٌ عَلَى آدَمَ الْإِسْثَوِي - حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَقَرُّ الْمُجَازَ بِشِدَّةٍ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ عَلَى عَقِيدَةِ السَّلَفِ عَلَى جَادَةِ السَّلَفِ - حِينَئِذٍ - نُقَرُّ مَا يَذْكُرُهُ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَأَمَّا رَأْيِي فَهَذَا احْتَفَظَ بِهِ لِنَفْسِي وَأَقَرُّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

وَنَالْنَا إِلَى مَجَازٍ وَإِلَى حَقِيقَةٍ وَحَدُّهَا مَا اسْتُعْمِلَ \*\*\*\*

..... من ذاك في مَوْضُوعِهِ \*\*\*\*\*

"وحدها": يعني بدأ بالثاني ، وهو الحقيقة ، وهذا يُسمى: لفاً ونشراً غير مُرتب لأنه قال: إلى مجاز وإلى حقيقة قَدَّمَ المجاز ، وثنى بالحقيقة ثم لما أراد أن يُفصِّل بدأ بالثاني دون الأول والأصل أن يبدأ بماذا ؟ بالأول ، وهذا لا إشكال فيه بل هو أسلوب عربي واضح بَيِّن وجاء استعماله في القرآن:

**چ و ؤ و ؤ و ؤ**

بدأ بالثانية مثل الذي معنا ، وهو أسلوب من أساليب العرب .

"وَحَدُّهَا": يعني وحد الحقيقة ، وهي فعيلة من الحق قال ابن فارس:

"الحقيقة من قولنا حق الشيء إذا وجب واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم تقول هذا ثوب مُحَقَّق النسيج أي مُحَكَّم وقيل هي من حق الشيء يحق بالكسر والضم إذا ثبت ووجب" على كلٍ هي بمعنى الثبوت وعليه حقيقة فعيلة إما بمعنى فاعل ، وإما بمعنى مفعول يَحْتَمِلُ هذا وذاك وجوز الشيخ الأمين أو تلميذه محمد ولد سيدي حبيب في شرح النثر المراقي إما يكون بهذا أو يكون بذاك أوله ليس من شرح الشيخ الأمين - رحمه الله تعالى - إما أن يكون بمعنى

ثابت ، وإما أن يكون بمعنى مُثَبَّت ، ففعيلة بمعنى فاعل ثابتة أو ففعيلة بمعنى مُفَعَّلَةٌ مُثَبَّتَةٌ فهو  
فعليل بمعنى فاعل كعلوم بمعنى عالم أي ثابت أو بمعنى مفعول إن حققته إذا أثبتته قال هنا: "وإلى  
حقيقة وحدها": عَرَفْنَا حدها في اللغة .

"ما اسْتُعْمِلَ مِنْ ذاك في مَوْضُوعِهِ": ما: أي لفظ اسْتُعْمِلَ ، الألف: هذه للإطلاق  
والاستعمال إطلاق اللفظ وإرادة المعنى عندنا ثلاثة أشياء اصطلاحات وضع واستعمال ، وحمل  
الوضع جَعْلُ اللفظ دليلا على المعنى يعني الواضع الذي وضع كلمة سماع على المعنى المراد هذا  
الوضع<sup>١</sup> ، والمشهور عند الجمهور أن واضع اللغة بل اللغات هو: الله عز وجل:  
واللغة الربُّ لها قد وضعاً \*\*\*\*\* وعزوها للاصطلاح سَمِعَ

واللغة: يعني اللغة العربية ، "الرب لها قد وضعاً": بل عمم السيوطي في الكوكب توقيف  
اللغات عند الأكثرين ، ومنهم بن فورك والأشعري توقيف اللغات ، اللغات توقيف كل اللغات  
فهي توقيفية بمعنى أن الله - تعالى - هو واضعها.

إذن الواضع أو الوضع هو: جعل اللفظ دليلا على المعنى ، ثم استعمال وهو إطلاق اللفظ  
وإرادة المعنى ، ثم الحمل وهو اعتقاد السامع مراد المتكلم من كلامه فثلاثة أشياء: وضع وحمل  
واستعمال أيهما سبق؟ الوضع سابق ، والحمل لاحق ، والاستعمال متوسط ، هنا قال:  
"وحدها": أي الحقيقة "ما استعمالاً": يعني لفظ استعمالاً ، "الألف": للإطلاق يعني أُطلق هذا  
اللفظ وأُريد به المعنى الذي وُضِعَ له في لسان العرب .

"من ذاك": أي من اللفظ السابق أو من الكلام .

١ - الواضع : هو واضع كلمة ما على المعنى المراد .

"في موضوعه": أي على معناه الذي وضع له في اللغة يعنى كأنه قال: الحقيقة هي اللفظ المستعمل في موضوعه الأصلي ، فاللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل .

قولنا المستعمل: هذا اخرج المهمل ، وهو جنس في نفسه لأن المجاز مستعمل والحقيقة كذلك مستعملة .

قوله: في موضوعه الأصلي: اخرج المجاز - حينئذ - صارت الحقيقة منحصرة في هذا التعريف اللفظ المستعمل في موضوعه الأصلي - حينئذ - وضعت العرب لفظ الأسد للحيوان المفترس

فإذا أُستعمل في ما وضع له في لسان العرب فهو حيوان مفترس - حينئذ - نقول هذا استعمال اللفظ في حقيقته ، فإذا أُستعمل في غير مدلوله في لسان العرب وهو الحيوان المفترس كأن يقال أو يحمل على أنه الرجل الشجاع نقول استعمال في غير موضوعه الأصلي لو قال:

رأيت أسداً يخطب هذا مجاز حكمت أفيت - حينئذ - نقول رأيت أسداً ، أسداً: في

الأصل لو وقف إلى هنا حملناه على المعنى الحقيقي وهو حيوان مفترس لما قال: يخطب الأسد ما يخطب عرفنا أن هذه قرينة صارفة دالة على أن لفظ الأسد لم يُستعمل في موضوعه الأصلي

الذي وضع له في لسان العرب بل نُقل إلى معنى آخر وهذا الذي عناه بالحد الأول "ما

استُعملاً من ذاك في موضوعه": على هذا التعريف الحقيقة نوع واحد فقط ليس عندنا حقيقة

شرعية ، ولا حقيقة عُرفية فانحصرت الحقيقة في اللغوية ما عداها فهو مجاز ، فالصلاة عبادة

ذات أقوال ... إلى آخره مجاز على هذا القول ، الدابة من ذوات الأربع مجازاً على هذا القول

لأن ليس عندنا حقيقة عُرفية ، وليس عندنا حقيقة شرعية بل الحقيقة منحصرة في اللغوية كل

ما استعمال فيما وضع له في لسان العرب فهو الحقيقة استعمال في غير ما وضع له في لسان

العرب فهو مجاز سواء الذي استعمله الشارح أم غيره إذن الحقيقة منحصرة في نوع واحد التعريف الثاني الذي أورده المصنف يشمل الأنواع الثلاثة يعني الحقائق بأنواعها المتغيرة .  
"وقيلَ مَا يَجْرِي خِطَابًا فِي اصْطِلَاحٍ قَدُمًا": وقيل: هذا فيه تضعيف لكن الظاهر أنه هو المرجح عند الناظم كأصله لأنه فرّع عليه أقسامها ثلاثة: شرعي ... الخ .

لما فرع على التعريف الثالث دل على أنه هو المعتمد لأن جماهير أهل العلم على أن الحقائق ثلاثة ، وعليه نقول: أن المرجح هو الثاني وإن ضعفه الناظم بقوله: قيل ، وقيل: "ما": ما: لفظ أو قول يجري بمعنى استعمل خطابا في اصطلاح قدما ، "خطابا": يعني التي وقع التخاطب بها ، وإن لم يبقَ على موضوعه الأصلي ، "في اصطلاح": اصطلاح: أصلها اصطلاح بالتاء فُلبت التاء طاء ، اصطلاح زيد وعمر: إذا اتفقا هذا الاصطلاح في اللغة الاتفاق اصطلاح زيد وعمر اصطلاح فردي أو جماعي - حينئذ - يكون بمعنى الاتفاق.

والاصطلاح - في الاصطلاح - : اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى ما أطلق انصرف إليه ، اتفاق: واضح ، طائفة مخصوصة: أي كان نوعها مهندسين ، أطباء ، أوصوليون ، نخاة ، فقهاء ، فلكيون ... إلى آخره. كل طائفة مخصوصة تصطلح على شيء مُعَيَّن عندهم معنى من المعاني يوضع له لفظ إن أُطلق هذا اللفظ انصرف إلى ذلك المعنى في اصطلاح هذه الطائفة المخصوصة فإذا قال اللغوي النحوي - مثلا - : الفاعل يفهم ماذا الفاعل الاصطلاحي إذا أطلق الفاعل اللغوي يفهم المعنى اللغوي - حينئذ - نقول قوله في اصطلاح المراد به اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى م أطلق هذا اللفظ انصرف إليه .

"في اصطلاح قَدْماً": قدما: أي مُتقدِّم بهذا الحد ، وهو الذي عَبَّرَ عنه صاحب الأصل: ما استعمل فيما اصطلح عليه من المخاطب وهذا أوضح التعريف دائما في النظم تكون فيه نوع إبهام .

"ما استعمالا": يعني لفظ استعمال ، وعَرَفْنَا معنى الاستعمال فيما اصطلح عليه من المخاطبة يعني من الجماعة المخاطبة بعضها لبعض متخاطبة فكل جماعة إن كان لهم اصطلاح في لفظ معين انصرف إليه فجماعة الفقهاء طائفة الفقهاء إذا أطلقوا لفظ الصلاة انصرف إلى الهيئة المخصوصة ، وإذا أطلق اللغوي لفظ الصلاة انصرف إلى الأصل وهو الدعاء بالخير أو غيره ، كذلك الدابة في لسان العرب كل ما يدب عي الأرض سواء كان برجلين أربع بدون .. إلى آخره:

يٰٓج وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُها ۚ ٦

- فحينئذ - نقول هذا اللفظ: دابة كل ما يدب على الأرض فهو دابة لكن خصه العُرف بماذا؟ بذوات الأربع - حينئذ - نقول إذا استعمله أهل العُرف انصرف إلى المعنى الذي أطلقوه عليه وهو ذوات الأربع يٰٓج وَما مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُها ۚ ٦ ما استُعملَ فيما اصطلح عليه من المخاطبة - حينئذ - على هذا التعريف المخاطبة أو الجماعة المتخاطبة إما أن يكون أرباب الشرع ، وإما أن يكونوا أرباب لغة ، وإما أن يكونوا أرباب عرف فانقسمت الحقيقة باعتبار الواضع إلى ثلاثة أقسام ، ولذلك قال الناظم

أَقْسَامُها ثَلَاثَةٌ شَرْعِيٌّ \*\*\* وَاللُّغَوِيُّ الْوَضْعُ وَالْعُرْفِيُّ

"أقسامها": أي الحقيقة ، "ثلاثة": باستقراء كلام أهل العلم شرعي ، واللغوي الوضعي والعرفي": هذه ثلاثة أنواع:

الأول: الشرعي وهو ما وضعه الشارع يعني اللفظ المستعمل فيما وضع له شرعا  
مثل الصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والطهارة ، والحج كلها ألفاظ شرعية لها حقائق شرعية -  
حينئذ - كل ما كان مصدره من الشرع فلا بد من الوقوف معه في إثبات اللفظ ، والمعنى شرعا  
- حينئذ - لا يكفي إثبات اللفظ من الشرع ثم نأتي ونأخذ ما اصطلاح عليه الفقهاء كما  
ذكرناه بالأمس.

إذا قوله: "شرعي": مراد به الذي أو التي وضعها الشارع كالصوم وما ذكرناه معه.  
"واللغوي الوضعي": يعني التي وضعها واضع اللغة ، وهذا هو الأصل فيها هذا هو الأصل في  
لسان العرب قبل ورود الشرع ، "واللغوي الوضعي": مضاف ومضاف إليه يعني التي وضعها  
واضع اللغة بإضافة الصفة إلى الموصوف.

"والعرفي": يعني التي وضعها أهل العرف سواء أكان العرف عاما أو كان العرف خاصا عاما  
في كل البلدان - مثلا - أو خاصة يكون لطائفة كالنحاة - مثلا - يكون العرف عندهم أو  
يكون ببلد دون بلد ، والعرفي ما خُص عُرفا ببعض مُسمياته ، والعرف نوعان: عرف عام وهو  
ما لا يتعين ناقله ، وعرف خاص وهو ما تعين ناقله على هذا نحصل أن:

الحقيقة تنقسم ثلاثة أقسام حقيقة لغوية ، وحقيقة شرعية ، وحقيقة عرفية ... ما الفائدة من  
هذا ؟ الفائدة أنك إذا نظرت في كتاب الله أول ما تبحث في الحقائق الشرعية فإذا بحثت عن  
الحقائق اللغوية أو الحقائق العرفية أخطأت .



فكل لفظ يعتبر باعتبار واضعه فإذا كان الواضع هو الشرع - فحينئذ - تنظر في استعمال الشرع لهذا اللفظ :

واللفظ محمول على الشرعي \*\*\*\*\* إن لم يكن فمطلق العرفي  
فاللغوي على الجلي \*\*\*\*\* .....

على هذا الترتيب عند جماهير أهل العلم يحمل الأول على الشرعي إن كان له حقيقة شرعية إن لم يكن له حقيقة شرعية من الكتاب والسنة هل هناك عرفي عهد النبي صلى الله عليه وسلم أو لا ؟ ... إن لم ينقل أو لم يكن ثم عرف - حينئذ - رجعنا إلى لسان العرب ، ونبحث في مدلول هذا اللفظ ، إذاً أول ما نحمل الألفاظ على الحقائق الشرعية ، ولذلك تجد الفقهاء يقولون: الطهارة لغة: النظافة والنزاهة عن الأقدار ، واصطلاحاً ارتفاع الحدث .... إلى آخره . لماذا يعرف أولاً الطهارة في اللغة ثم يأتون بتعرف الشرع ويُعرِّفَ الصيام في اللغة ثم الشرع ، والحج ... إلى آخره؟ ليسينوا لك أن هذه الألفاظ الشرعية قد نُقلت من معناها اللغوي إلى معنى خاص - حينئذ - إذا نظرت في الكتاب والسنة ليس كل ما وجدت لفظ الطهارة حملت على النظافة والنزاهة لا وإلا ما بقي وضوء ولا غسل لماذا ؟ لأن النظافة والنزاهة لا تتقيد بهيئة معينة لا بغسل ولا بوضوء وإنما المراد بها الطهارة الصغرى والكبرى إذن هذه حقيقة الحقيقة ، ثم قال :-

ثُمَّ الْمَجَازُ مَا بِهِ تُجَوِّزَا \*\*\*\*\* فِي اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ تَجَوُّزًا

إذا عَرَفْنَا الحقيقة اللغوية السابقة إن عَرَفْنَا الحقيقة بأنها اللفظ المستعمل لما وضع له ابتداءً أولاً ،  
أوفي موضوعه الأصلي - حينئذ - عَكْسُهُ المجاز فهو ما استعمل في غير موضوعه الأصلي ،  
وعليه يكون المجاز مجازاً لغوياً فقط لأنه يقابله ، وإذا قلنا الحقيقة ما استعمل فيما اصطلح عليه  
من المِخَاطَبَةِ - حينئذ - انقسم المجاز إلى ثلاثة أقسام مجاز عُرْفِي ، ومجاز شرعي ، ومجاز  
لغوي ، وهذا المعتمد عند المتأخرين أن المجاز قد يكون شرعياً ، وقد يكون عرفياً ، وقد يكون  
لغوياً .

"ثم المجاز": ثم النوع الثاني المقابل للحقيقة المجاز. الأصل مَجُوزٌ على وزن مَفْعَل  
اكتُفِيَ بجزء العلة وقلبت الواو ألفاً وقل مجاز وصف مكان من الجوازه .

"مَا بِهِ تَجُوزًا فِي اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ تَجُوزًا": ما: لفظ تَجُوزٌ تَجُوزًا مُتَجَوِّزٌ ، تَجُوزًا يَجُوزُ فيه  
الوجهان أن يبنى للفاعل أو يبنى للمفعول.

"ما به": الذي به تَجُوزًا ، "به": هذا مُتَعَلِّقٌ بقوله تَجُوزًا ، والألف: هذه للإطلاق "تَجُوزًا": أي  
تُعَدِّي يعني عُدِّي المعنى ، قلنا المجاز مأخوذ من الجواز بمعنى العبور يعني عُبِّرَ بهذا المعنى عن  
معناه الأصلي لا معنى آخر فبدلاً من أن نستعمل الأسد في حيوان مفترس عَبَرْنَا به ، وَجَزْنَا به  
عن معناه الأصلي إلى معنى ثاني هذا المعنى الثاني لا بد أن يكون موضوعاً لكن وضعاً نوعياً يعني  
المجاز عند أربابه ليس كل لفظ يُسْتَعْمَلُ في المجاز لكن لا بد من أن يكون موضوعاً وضعاً ثانوياً  
فالوضع نوعان: عندهم وضع أولي وعليه الحقائق اللغوية ، ووضع ثانوي وعليه المجاز ولكن  
مراده بالوضع الأولي هناك المفردات فلا بد أن يُنْقَلَ كل لفظ استُعمِلَ فيما استُعمِلَ فيه وأما  
المجاز فلا ، لا يشترط في أن يكون كل لفظ استعمل لا إذا نُقِلَ لفظ الأسد عن معناه الأصلي  
إلى معنى فرعي ثاني لا يُشترط في كل تركيب أن يُسْتَعْمَلَ معنى الأسد فيما استعمل فيه أولاً

لكن لك أن تقيس على الأسد فتأتي فتقول: رأيت فمراً يخطب - مثلاً - ما نقل نمر لكن نقل  
أسد لماذا؟ لأن النوع إذا نقل جاز القياس عليه من حيث الأفراد هكذا عندهم.  
"ثم المجاز ما": لفظ ، "تجوز به": يعني تُعَدِّيُّ به من معناه الأصلي الذي وضع له في لسان  
العرب إلى معنى ثانوي كذلك موضوع لكن وضعاً ثانوياً لا وضعاً أولياً ليكون ثمّ تغاير بين  
الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي ، تُجوز "في اللفظ": يعني في استعمال اللفظ عن موضوعه يعني  
عما وضع له في أصل معناه اللغوي ، "تَجَوَّزاً": هذه زيادة وتكملة يعني تعدي صحيحاً بأن  
يكون لعلاقة.

إذن حقيقة المجاز هو ما ذكره بقوله: ما به تجوزا في اللفظ عن موضوعه تجوزا ، هذا على  
الحد الأول للحقيقة سبق أنها ما هي؟ ... ما استعمل من ذاك في موضوعه اللفظ المستعمل في  
موضوعه الأصلي إذا عَرَفْنَا المجاز بهذا المعنى نذكره بما ذكره الناظم هنا وهو ما به تجوزا في اللفظ  
عن موضوعه ، وأما إذا عرفنا المجاز باعتبار التعريف الثاني ليشمل الأقسام الثلاثة وهو قوله ما  
يجري خطاباً في اصطلاح قدوماً - حينئذ - نقول:

المجاز ما استعمل في غير ما اصطُح عليه من المخاطبة بكسر الطاء.

وعليه يكون المجاز ثلاثة أقسام مجازاً لغوياً ، ومجازاً شريعياً ، ومجازاً عُرفياً فإذا استعمل كل لفظ  
فيما استعمله الطائفة الثالثة - حينئذ - نقول هذا يعتبر مجازاً قال الناظم:-

"بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْلِ أَوْ اسْتِعَارَةٍ": المجاز له أبحاث طويلة لا بد من اشتراط العلاقة ،

والقرينة الصارفة ، ونحو ذلك وهذا بحثه في المطولات لا نستطيع أن نحول في مثل هذا الأمر  
لكن هذه حجة عليهم في جعل المجاز أنه داخل في باب الأسماء

والصفات لأن المجاز لابد من قرينة صارفه كقولنا: رأيت أسداً يخطب لابد من كلمة: يخطب لو أسقطت هذه الكلمة حملنا اللفظ على المعنى الحقيقي - المعنى اللغوي - لو قلت: رأيت أسداً لو سكت نقول أسد هنا المراد به الحيوان المفترس لكن يخطب لابد من قرينه مذكورة لفظية ، في باب الأسماء والصفات عندهم قرينة هي الاستحالة وهذه لا يُسلّم بها لأنها قرينة فاسدة:

{ يَنْزِلُ رَبُّنَا - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - }

قالوا: يستحيل. من قال لكم أنه يستحيل من أين؟ ... هذه عقول فاسدة وعقول خربة لم تتصور حقيقة الباري - جل وعلا - مع قوله - تعالى -:

( نَظَّاتٍ تَتَّبِعُونَ ۚ تِلْكَ جَبَلَاتٌ ۖ تَرَىٰ فِيهَا جَبَلًا يُسَبِّحُ بِحَمْدِ رَبِّهِ نَهَارًا وَلَيْلًا ۚ وَتِلْكَ لَمَّاسَاتٌ ۚ لَمَّاسَاتٌ لَّهُ أَجْنَانٌ ۚ وَتِلْكَ رُسُلَاتٌ ۚ لَّيْسَ بِكَ مِنْهُمْ عَاقِلٌ ۚ )

وهو مقرر ذلك قال في المراقي :

وحيثما استحال الأصل يُنتقل إلى المجاز

يعني باتفاق المجازيين أنه لا يمكن استعمال المجاز في الأسماء والصفات لكن مع ذلك أبُو واستعملوها لماذا ؟ لأنه لا يُعدّل عن الحقيقة إلا عند تعذر حمل اللفظ على حقيقته هذا باتفاق المجازيين لا خلاف بينهم أنه لا يجوز أن يقال هذا اللفظ استعمل في مجازه وليس في المعنى اللغوي إلا إذا تعذر يعني لا يمكن حمل اللفظ على معناه اللغوي .

وحيثما استحال الأصل<sup>٣</sup> \*\*\*\*\* يُنتقل إلى المجاز أو لأقرب حصل

١ - الحديث رواه البخاري رقم (١١٤٥) باب الدعاء من آخر الليل ، ومسلم برقم (١٨٠٨) باب الترغيب في الدعاء وكلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَ - تعالى - كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ » .

٢ - الشورى (١١).

٣ - الأصل هنا الذي هو الحقيقة .

فنقول هذا ممكن حملة في كلام الرب - جل وعلا - في صفاته وأسمائه ينزل ربنا مع قوله: **يٰٓحٰجُّ** **ث ت يٰٓحٰجُّ** الشورى: ١١ تخيلت شيئاً في ذهنك الفاسد ، وأسقطت نظرك عن بقية الأدلة وحملت تلك على المجاز ، ولذلك لا يظن الظان بعض الطلاب قد يخطئ في فهم شيء ما وهو أن من نفى المجاز قد رد على الأشاعرة وأبطل أدلتهم عن بكرة أبيها لا ، الأشاعرة وغيرهم ممن قال بالتأويل أو التحريف على الصحيح تحريف الصفات لم يقولوا ابتداءً أنه مجاز ، وإنما عندهم مقدمة أولية هي التي أوقعتهم في التحريف أولاً قالوا نصوص الصفات ليست على ظاهرها ينزل ربنا لا نفهم منه إلا النزول الذي ندركه من المخلوق أليس ذلك ؟ ... هذا هو أول مبتدأ عندهم أنهم فهموا من النصوص ما يفهمه المخلوق من نفسه **يٰٓحٰجُّ** **ث ت يٰٓحٰجُّ** لم يفهموا من الاستواء إلا الذي يليق بالمخلوق قالوا: محال أن يقال أو يُحمل هذا اللفظ على ما نعرفه من أنفسنا هل يُسلم لهم أو لا هذا؟ قبل أن يقولوا ما المخرج في هذا الفهم قالوا مجاز قبل أن نقول لهم أو ننقاشهم في المجاز نقول تعالوا أولاً من قال لك ينزل ربنا أن هذا اللفظ لا يفهم منه إلا ما فهمته أنت؟ لماذا لم تضع ينزل ربنا بجوار **يٰٓحٰجُّ** **ث ت يٰٓحٰجُّ** ؟ لو وضع هذه بجوار هذه ما فهم ما فهمه بعقله الناكس ، وإنما ترك عقله ليفهم أن هذه الظواهر لا يُدرك منها إلا ما يُدركه من نفسه ثم بعد ذلك بحث عن المخرج وقال: مجاز ، لو أنكرت المجاز ما حللت المشكلة عنده لأنه لم يفهم من ظاهر النصوص إلا ما يفهمه من نفسه هذه المقدمة الأولى فلا يظن الظان أنه إذا أنكر المجاز فإنه إذاً قضى على أدلة الأشاعرة وغيرها ولذلك يستبعد أن بن تيمية - رحمه الله تعالى - أبطل المجاز من أجل هذا ... بعيد جداً ، وإنما أنكره لكونه لم يوجد في لسان

العرب أصلاً ... لا لكونه رداً على الأشاعرة لأنه ضعيف مسلك ضعيف ، ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أكبر من ذلك .

ثُمَّ الْمَجَازُ مَا بِهِ تُجَوِّزَا \*\*\*\* فِي اللَّفْظِ عَنْ مَوْضُوعِهِ تَجَوُّزًا  
بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْلِ \*\*\*\* أَوْ اسْتِعَارَةٍ كَنَقْصِ أَهْلِ  
وَهُوَ الْمُرَادُ فِي سُؤَالِ الْقَرْيَةِ \*\*\*\* كَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ دُونَ مَرِيئِهِ

"بنقص": هذا النوع الأول كأنه قال لك المجاز أنواع مجاز بالنقص ، ومجاز زيادة ، والنقل ، والاستعارة.

"بنقص": الباء: سببية يعني بسبب نقص ، "أو زيادة": يعني زيادة في اللفظ ،

"أو نقل": يعني نقل اللفظ عن معناه الأصلي إلى معنى آخر لمناسبة لا بد من المناسبة بين

المنقول عنه إلى المنقول إليه ، "أو استعارة": هذا النوع الرابع وهو مجاز علاقته المشابهة كل مجاز

مبني على التشبيه فهو مجاز بالاستعارة ، وكل مجاز لم يبنَ على التشبيه فهو مجاز مرسل ثم مثل

لهذه الأربع ، "كنقص أهل وهو المراد في سؤال القرية": (ك ك ك ك ن ) في لسان

العرب أطلق القرية مراداً بها الأبنية المجتمعة يعني ليس أهلها قال: (ك ك ك ) ، القرية ما تُسأل

وإنما المراد ماذا ؟ أسأل أهل القرية إذن عندنا مضاف محذوف كل مضاف حذف لا بد وأن

يكون ثمّ دليل عليه لأنه لا يجوز الحذف باتفاق النحاة وغيرهم لا يجوز حذف لفظ من التركيب إلا إذا دل عليه دليل والدليل الذي يبقى هو القرينة الدالة على أنه مجاز

"وحذف ما يُعلم جائز" هذا قاله ابن مالك ، فما تقول زيد بعد من عندكما يعني فلا بد من قرينة إما يكون جواب سؤال ، وإما أن يكون مضاف دل عليه دليل.

"كنقص أهل": يعني مجاز بالنقص وهو مجاز الإضمار وشرطه أن يكون في المظهر دليل على المحذوف وهو أي هذا النقص المراد في سؤال القرية سؤال القرية إذ استحالة أن تسأل الأبنية اسأل القرية أولاد يعقوب قالوا لأبيهم:

( ك ك ك ك ك ن ) القرية هي البيوت ، مساكن

ولذلك جاء قوله - تعالى - :

يحيى قالوا إنا مهلكوا أهل هذه القرية إن أهلها كانوا ظالمين **ج** العنكبوت: ٣١

فدل على أن ثم فرق بين القرية وأهلها ، فإذا قيل: اسأل القرية ، السؤال لا يتوجه إلى جمادات وإنما يتوجه إلى الأحياء فدل على أن ثم محذوفاً وهو لفظ أهل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والقرينة الدالة على ذلك توجه السؤال إلى هذه الجمادات واسأل القرية وهو المراد في السؤال ، السؤال هو القرينة العقلية.

كما أتى ذلك المثال في الذكر في القرآن ، دون مرية يعني بغير شك .. تكملة.  
"وكازدياد الكاف في كمثلته":

( ن ت ث ث ث ط ط )

١ - يوسف (٨٢) .

٢ - الشورى (١١) .

هذا خلاف مشهور بين أهل العلم ، والصحيح في هذه الآية: "ليس كمثله" أن الكاف زائدة وزيادتها هنا لتأكيد المعنى والقول بالزيادة قول معتبر في لسان العرب بل كثير في لسان العرب وأما إطلاقه في القرآن فهذا ينبغي أن يُحرَّر معنى ما المراد بالزيادة؟ هل مراد النحاة أو البيانين بأن الزيادة هي دخولها وخروجها سواء يعني لو حذف الحرف ولم يبقَ استوي التركيبان ؟ ليس مرادهم هذا وإنما مرادهم أن اللفظ قد استعمل في غير ما وضع له في لسان العرب ليس كمثله شيء الكاف للتشبيه وما دلت عليه كاف التشبيه هو الذي دل عليه لفظ مثله أليس كذلك ؟ مثلية ثابتة - حينئذ - ليس كمثله ليس مثل مثله وهذا ليس المراد ، وإنما المراد نفي المثل لا نفي مَثِيل المَثِيل فيلزم منه إثبات المثل هذا ليس مراداً والحق في هذا بأن يقال أن الكاف هنا زائدة وزيادتها لتأكيد النفي ، ولا مانع من القول بالزيادة .. نعم. قد لا يُسمى زائدة تسمى صلة تسمى تأكيداً لا بأس في الاصطلاحات لكن المراد هنا بالزيادة ليس المراد زيادة اللفظ دخوله وخروجه سواء وإنما كونه استعمل في غير ما وضع له في لسان العرب وهو إفادة التأكيد .

( **بِئْسَ نَبِيٌّ** )<sup>١</sup> أكثر النحاة على أن لفظ خالق هذا مبتدأ ، ودخلت عليه مِنْ

وهنا مِنْ دخلت على نكره وهي نص في العموم .

( **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ** )<sup>٢</sup> بشير هذا أكثر النحاة على أنه فاعل لجاء ، ودخلت عليه مِنْ إذاً دخول

حرف الجر كثير في لسان العرب ويدل على ذلك

١ - فاطر(٣).

٢ - المائدة(١٩) .



قوله - تعالى :- ( كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ نَ نَ نَ ) ' فهي كالجارة أو أشد: هنا استعملت استعمالا اسميا ليس في هذا الموضع .

وسم ما يزاد له صله أو قل مؤكدا وكل قيل لكن زائد لفظ اجتنب إطلاقه في منزل  
 كذا وجب يعني يُسمى زائد ويسمى تأكيد لكن لا يسمى لفظا لأنه إذا قيل لا هذه لفظ -  
 حينئذ - فيه نوع امتهان للقرآن .

"وکازدیاد الکاف": حرف الکاف فی قوله - تعالى - : { لیس کمثله } - حینئذ -  
الکاف هذه زائدة

والعرب إذا زادت حرفا في التركيب دل على أنه مؤكد يعنى مقرر عندهم مرتين فأكثر ليس مثله شيء إذا زيد كاف كأنه قال ليس مثله شيء ، ليس مثله شيء ، ليس مثله شيء ، وكل حرف يزداد للتأكيد فهذا معناه إن زيدا قائم معناه زيد قائم ، زيد قائم ، زيد قائم ، لأن الحرف هنا يدل على ماذا يدل على التوكيد وكل حرف تدخله العرب للدلالة على التأكيد فهو في قوة تكرار الجملة مرتين أو ثلاثة .

"وَالْغَائِطُ الْمَنْقُولُ عَنْ مَحَلِّهِ": الْغَائِطُ: يَعْنِي لَفْظُ الْغَائِطِ هَذَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْمَكَانِ الْمُنْخَفِضِ كُلِّ مَكَانٍ مُطْمَئِنٍّ مُنْخَفِضٍ يُسَمَّى غَائِطًا ، لَكِنِ الْعَرَبُ لَمَّا كَانَتْ إِذَا أَرَادَتْ التَّغَوُّطَ ذَهَبَتْ إِلَى مَكَانٍ مُنْخَفِضٍ - حِينَئِذٍ - سَمِيَ الْحَالُ بِاسْمِ الْمَحَلِّ يَعْنِي هُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ عِلَاقَتُهُ إِطْلَاقُ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ فَسُمِيَ الْخَارِجُ نَفْسَهُ مِنَ الدَّبْرِ سُمِّيَ مَاذَا؟ سُمِّيَ غَائِطًا بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ ، وَهَذَا نُقِلَ اللَّفْظُ مِنْ غَاطٍ يَغُوطُ الْأَصْلَ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ وَهَبَطَ - حِينَئِذٍ - نُقِلَ هَذَا اللَّفْظُ سُمِّيَ بِهِ الْحَالُ مَا الْعِلَاقَةُ كَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ هَذَا وَيَقْضَى حَاجَتُهُ إِلَّا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ

١ - البقرة (٧٤) .



بالإنسان وهذه الإرادة من خصائص الإنسان ومن قال لكم أنها من خصائص الإنسان الله - عز وجل - أمر السماوات والأرض ( **ثُمَّ ثَوْنُ ثَوْنٍ** )<sup>١</sup> أن آتيا قالتا: نطقت أو لا ؟ ... قالتا القول هنا القول اللفظ لأن القول مرادف عند بعض النحاة للفظ إذاً فيه لفظ قالتا على ظاهره نطقنا ، ولا يلزم من ذلك أن يكون لهما لسان الله أعلم كيف نطقنا ؟ قالتا آتينا طائعين إذاً نؤمن بهذا نؤمن بهذا قالتا آتينا طائعين وأما التحريف لظواهر النصوص لقصور في الفهم والعقل ونحو ذلك هذا كله باطل يعني لا نسترسل في خلف كل ما قيل في أنه مجاز أنه ليس بمجاز أو أنه مجاز لا بد من تحرير كل موضع بحسبه وكما ذكرت أن هذا الباب لا بد من الرجوع إلى مظانه والله أعلم.

وصلي الله وسلم على نبينا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

---

١ - فصلت (١١) .